

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 70 @ الرّاهن للممرّتهن : إنّي أدّنتك بقبض الرّهّن ، أو
اقبض الرّهّن ، أو رضيت بقبضك الرّهّن . الذّوع الثّاني -
الإذن دلالة كسكوت الرّاهن عند رؤيته قبض الممرّتهن
للمرهّن أيّ عدم نهيه عنه (انظر المادة 67) . الفرّق
بين ذّوعه إلى إذن حكمًا . يفترق حكمًا إلى إذن الصّريح عن
الإذن دلالة فكما أنّ قبض الممرّتهن الممرّهون في مجلس
عقد الرّهّن بناءً على الإذن الصّريح صحیح فقبضه إياه
بعد تفرّق المجلس أيضًا یصحّ استحداثًا ، وأمّا الإذن
دلالة فيتقدّم بمجلس العقد (الهنديّة) والحكم في
الهيبة أيضًا هكذا كما صرح في المادة (844) . ثالثًا - يجب
أنّ يكون الممرّهون مفرّغًا ، يعنّي غير مشغول بالراهن أو
بمتاعه فمن هذه الجهة إذا سلّمت الدّار الممرّهونة
مشغولة بالراهن أو بأشياء ، أو بتعبير آخر إذا سلّمت
الدّار الممذّورة حال كون الرّاهن أو متاعه مودّ فيها
لا یصحّ ، مثلاً لو رهّن شخص الدّار التي يسكنها وسلّمها
للممرّتهن وهن ساكنن فيها وقبضها الممرّتهن مشغولة على
هذه الصّورة لا يكون الرّهّن تامًا ، وحيث إنّ هذا التّسليم
باطل يجب حينئذٍ على الرّاهن أن يخرج منها ويخرج
أشياءه ويسلّمها بعد تخلّيتها مجدّدًا (الزّيلعيّ
والأنقرّوي) . وأمّا إذا رهّن الدّار مع الأشياء المودّودة
فيها وسلّمها مع الأشياء الممذّورة بعد أن خرج منها
فيكون الرّهّن تامًا . رابعًا - يجب أن يكون الممرّهون محرّرين
أيّ مقسّومًا فبناءً على رهن المشاع غير جائز ، سواء
أكان المشاع قابلاً للإقسمة أم غير قابلٍ عليه ؛ لأنّ
حكم الرّهّن عيارة عن دوام الحبس ، وحيث إنّ في المشاع
تجب المهايئة فلا يتصوّر دوام الحبس فيه ولا يجوز رهن
المشاع ، وإنّما الشّیوع الطّارئ لا یفسد عقد الرّهّن عند

الْإِلَامَامِ أَبُو يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ الْبِقَاعَ أَسْهَلُ مِنْ الْإِبْتِدَاءِ وَيُفْسِدُهُ
 عِنْدَ الْإِلَامَامِيِّنَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ مُفَصَّلًا فِي شَرْحِ
 الْمَادَّةِ (710) . (شَرْحُ الْمُجْمَعِ) . خَامِسًا - يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
 الْمَرْهُونُ مُتَمَيِّزًا ، يَعْنِي أَنْ لَا يَكُونَ مُتَّصًا بِخَلْقَةٍ بَغَيْرِ
 الْمَرْهُونِ بِنَاءً عَلَيْهِ رَهْنُ الثَّمَرِ بِدُونِ الشَّجَرِ ، وَتَسْلِيمُهُ
 غَيْرُ صَحِيحٍ (شَرْحُ الْمُجْمَعِ) وَتَفْصِيلُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي شَرْحِ
 الْمَادَّةِ (710) . - * * * * - وَإِذَا وَجِدَ الْمَرْهُونُ بَيْدَ
 الْمُرْتَهِنِ قَبْلَ عَقْدِ الرَّهْنِ هَلْ يَلْزَمُ قَبْضُهُ بَعْدُ ؟ إِذَا وَجِدَ
 الْمَرْهُونُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ قَبْلَ عَقْدِ الرَّهْنِ يُنْظَرُ : فَإِذَا
 كَانَ الْقَبْضُ الْوَاقِعُ قَبْلَ عَقْدِ الرَّهْنِ وَالْقَبْضُ الْإِلَازِمُ وَقُوعُهُ
 عِنْدَ عَقْدِ الرَّهْنِ كَالْهَيْمَةِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ أَوْ كَانَ الْقَبْضُ
 السَّابِقُ أَقْوَى مِنَ الْقَبْضِ الْلاحِقِ يَقُومُ الْقَبْضُ السَّابِقُ مَقَامَ
 الْقَبْضِ الْلاحِقِ ، وَإِلَّا فَلاَ وَيَلْزَمُ قَبْضُ جَدِيدٍ . (الْهِنْدِيَّةُ فِي
 الْبَابِ الْأَوَّلِ وَالْفَصْلِ الْأَوَّلِ) ، مَثَلًا لَوْ غَصَبَ شَخْصٌ مِنْ آخَرٍ
 مَالًا ثُمَّ رَهَنَ الْمُغْصُوبُ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَالَ عِنْدَ الْغَاصِبِ
 فَالرَّهْنُ صَحِيحٌ وَتَامٌ بِدُونِ أَنْ تَمَسَّ الْحَاجَةُ إِلَى قَبْضِ جَدِيدٍ ؛
 لِأَنَّ قَبْضَ الْمُغْصُوبِ قَبْضُ مَضْمُونٍ بِنَفْسِهِ وَبِهَذِهِ الْحَاثِلَةِ
 فَإِنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ قَبْضِ الرَّهْنِ الَّذِي هُوَ مَضْمُونٌ بَغَيْرِهِ
 وَأَدْنَى مِنْهُ . وَأَمَّا لَوْ رَهَنَ الْجَارُ الْمَأْجُورَ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ
 مُقَابِلَ دَيْنِهِ وَسَلَّطَهُ إِيسَاهُ مُجَدِّدًا فَيَصِحُّ الرَّهْنُ وَتَنْفَسَخُ
 الْإِجَارَةُ كَمَا سَيُوضَّحُ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (744) ، وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ
 الرَّهْنُ أَيْ لَا يَتِمُّ بِإِلَّا تَسْلِيمِهِ وَقَبْضِ جَدِيدٍ ؛ لِأَنَّ قَبْضَ
 الْمَأْجُورِ قَبْضُ أَمَانَةٍ بِحُكْمِ الْمَادَّةِ (600) وَقَبْضُ الْمَرْهُونِ
 كَمَا سَيَأْتِي فِي لَاحِقَةِ شَرْحِ الْمَادَّةِ (741) .